التقييم الوطني لمخاطر تمويل انتشار التسلح

اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال

٢٠٢٥م

Public - عام

المقدمة:

يُعرّف تمويل انتشار التسلح بأنه توفير الأموال أو الخدمات المالية أو الموارد الاقتصادية التي تدعم أو تُسهّل تطوير أو إنتاج أو حيازة أو نقل أسلحة الدمار الشامل، ويُمثل هذا التمويل تحدياً عالمياً كبيراً. وقد أكّد المجتمع الدولي عبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي (فاتف)، على الدور المحوري الذي تلعبه التدابير المالية في منع أنشطة الانتشار التي تمارسها الدول والأطراف من غير الدول. ونظراً لتعقيد تمويل انتشار التسلح وتطوره وطبيعته العابرة للحدود، فقد تمت دعوة الدول في جميع أنحاء العالم إلى وضع أطر وطنية فعّالة ومتطورة لتحديد وتقييم وتخفيف مخاطر تمويل انتشار التسلح.

أجرت المملكة العربية السعودية تقييماً وطنياً لمخاطر تمويل انتشار التسلح، والذي يعد تقييم مُخصص لمخاطر تمويل انتشار التسلح في المملكة، وخطوةً أساسيةً ضمن الاستجابة الاستراتيجية للتحديات الأمنية العالمية المتغيرة. وتتوافق هذه المبادرة بشكل صريح مع التوصيات الأولى والسابعة والنتيجة المباشرة الحادية عشر الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف)، والتي تحث الدول على تحديد وفهم وتقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح التي تواجهها بشكلٍ واضح ومستقل عن التهديدات المالية غير المشروعة الأخرى. حيث قامت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بإجراء عملية تقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح من خلال إنشاء فريق معني بمكافحة تمويل انتشار التسلح ليكون الآلية التنسيقية الرئيسية للمملكة لتقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح، ووضع وتنسيق السياسات الوطنية القائمة على المخاطر في مجال مكافحة تمويل انتشار التسلح، وتبادل المعلومات المتعلقة بتمويل انتشار التسلح في الوقت المناسب بين الجهات المختصة، بشكل استباقي وبناء على الطلب، وتحقيق التعاون التشغيلي والاستراتيجي بين جميع الجهات المختصة.

ويهدف التقييم الوطني لمخاطر تمويل انتشار التسلح إلى صياغة الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية، كما سيكون التقييم حجر الزاوية للمبادرات الحالية والمستقبلية، وسيُسهم بشكل مباشر في تطوير التشريعات، ومراجعة السياسات، والإجراءات الرقابية، وآليات التنسيق المؤسسي، وبرامج التواصل بين القطاعين العام والخاص للتخفيف من مخاطر تمويل انتشار التسلح.

منهجية التقييم:

تُساعد إرشادات مجموعة العمل المالي (فاتف) بشأن تقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح والتخفيف منها لعام ٢٠٢١م (إرشادات الفاتف بشأن تقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح) الدول في إجراء تقييماتها الوطنية الخاصة بمخاطر تمويل انتشار التسلح، وتوضح أن هذه المخاطر تشمل احتمال مخالفة العقوبات المالية المستهدفة أو عدم تطبيقها، والتهرب منها. وتنص الإرشادات على أن "هذه المخاطر قد تتحقق عندما تتمكن الكيانات أو الأفراد المدرجون من الوصول إلى الخدمات المالية، و/أو الأموال أو الأصول الأخرى، نتيجةً على سبيل المثال، تأخير في الإبلاغ عن عمليات الإدراج على المستوى الوطني، أو عدم وجود التزامات واضحة لكيانات القطاع الخاص، أو فشل هذه الكيانات في اعتماد سياسات وإجراءات كافية لمعالجة مخاطر تمويل انتشار التسلح"، أو "بسبب الأساليب التي يبذلها الأشخاص والكيانات المدرجة للتحايل على العقوبات المالية المستهدفة". ويقوم التقييم على تحليل بُعدين منفصلين لمخاطر تمويل انتشار التسلح، يتمثلان في مدى تعرض الدولة المباشر وغير المباشر لمخاطر تمويل انتشار التسلح.

تشير مخاطر تمويل انتشار التسلح المباشرة إلى تقديم الخدمات أو توفير الأموال أو أي أصول أخرى مباشرةً إلى كيانات أو أفراد مدرجين، أو المساهمة المباشرة في تطوير برامج أسلحة الدمار الشامل المحظورة من خلال بيع أو تسليم أو توفير سلع أو أصول، بما في ذلك السلع المحظورة أو الخاضعة لقيود، مثل السلع الأساسية (المواد الأولية) والسلع ذات الاستخدام المزدوج. أما مخاطر تمويل انتشار التسلح غير المباشرة فتشير إلى تقديم الخدمات أو توفير الأموال أو أي أصول أخرى إلى كيانات أو أفراد مدرجين، أو المساهمة في تطوير برامج أسلحة الدمار الشامل المحظورة من خلال طرف ثالث، أو من خلال أشخاص لهم علاقة بأطراف أو برامج خاضعة للعقوبات. وغالبًا ما تنطوي مخاطر تمويل انتشار التسلح غير المباشرة على استخدام أشخاص اعتباريين ومعاملات دولية مختلفة يسيطر عليها أو يديرها أشخاص يتصرفون نيابةً عن كيان أو فرد مدرج أو لهم صلة به. وتماشيًا مع هذه التوجيهات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف)، يتناول تقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح كلّ مكوّن من مكوناته من منظور المخاطر المباشرة وغير المباشرة. ووفقاً للمنهجية المتبعة، يتم تحديد

Public - عام

مستوى التهديدات والمخاطر الكامنة من بين أربعة مستويات سواءً كانت منخفضة، أو متوسطة إلى منخفضة، أو متوسطة إلى مرتفعة، أو مرتفعة. كما يتم تقييم مستوى فاعلية وجودة الضوابط وتدابير تخفيف المخاطر من خلال قياسها ضمن أربعة مستويات، إمّا أن تكون ضعيفة، أو معتدلة، أو أساسية، أو قوية. ويتم تحديد مستوى المخاطر المتبقية من خلال تقييم مستوى المخاطر الكامنة (المتأصلة) في ضوء فاعلية الضوابط المطبقة.

واعتمد التقييم على مزيج من مصادر البيانات الكمية والنوعية التي تم جمعها من قبل الفريق الفني المعني بتقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح، كما تم الحصول على مدخلات من القطاعيين العام والخاص ودمجها في عملية التحليل. وتم العمل على استبيان منظم لمخاطر تمويل انتشار التسلح الوطنية وتوزيعه على أكثر من ٣٠٠ جهة معنية من القطاعين العام والخاص. وشملت الجهات المستجيبة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والشركات التجارية، بالإضافة إلى المختصين من مجموعة واسعة من الجهات ذات العلاقة.

تقييم التهديدات:

تُشير نتائج تقييم مخاطر تمويل انتشار التسلح الوطني إلى مدى تعرض المملكة لأنشطة تمويل انتشار التسلح المباشرة أو غير المباشرة، سواءً كانت فعلية أو موثقة أو مرصودة، خلال فترة التقييم. ويركز تقييم التهديدات على البيانات الكمية حيال احتمالية انتهاك العقوبات، والتحقيقات الجنائية، والملاحقات القضائية، وتقارير المعاملات المشبوهة، والإجراءات المتخذة في هذا الشأن، وطلبات المساعدة القانونية الأجنبية التي تلقتها المملكة والمتعلقة بعناصر تمويل انتشار التسلح.

التهديدات المباشرة:

لم تُسجل المملكة أي حالات تمويل مباشرة لانتشار التسلح خلال فترة التقييم. ولم تتعرض المملكة لأي تهديدات مباشرة لتمويل انتشار التسلح تنطوي على كيانات أو أفراد مُدرجين على قوائم العقوبات الصادرة بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمتعلقة بتمويل انتشار التسلح، ممن يحصلون على خدمات مالية أو أموال أو أصول أخرى بما يخالف متطلبات وأحكام آلية الفصل السابع. ولا يوجد أي مواطن سعودي أو كيان قانوني سعودي مُدرج على قوائم الأمم

المتحدة للعقوبات المتعلقة بتمويل انتشار التسلح، ولم يتم تحديد أي شخص اعتباري خاضع للعقوبات له وجود مادي أو حسابات أو أصول أو مصالح تجارية في المملكة. لذا يصنف مستوى التعرّض لتهديدات تمويل انتشار التسلح المباشرة في المملكة منخفضًا.

التهديدات غير المباشرة:

وبالمثل، لم يتم رصد أي حالات لأنشطة تمويل انتشار التسلح غير المباشرة في المملكة خلال فترة التقييم. فمنذ عام ٢٠٢١م، لم يتم رفع أي تقارير معاملات مشبوهة تتضمن بأي شكل من الأشكال معاملات تتعلق بسلع حساسة أو مزدوجة الاستخدام، أو عمليات تهريب، أو متعلقة بالدول المُدرجة على قوائم العقوبات الأممية، أو تشير إلى أي أنماط وقائع أخرى مرتبطة بتمويل انتشار التسلح غير المباشر. كما لم يتم تحديد أي تهديدات جمركية مرتبطة بتمويل انتشار التسلح غير المباشر تتضمن شحنات غير مشروعة من سلع مزدوجة الاستخدام أو مواد حساسة، أو سلع مرتبطة بتمويل انتشار التسلح تمت محاولة تهريبها عبر المملكة. ولم تتم إحالة أي قضايا من قبل السلطات الجمركية إلى جهات وطنية أخرى للتحقيق أو اتخاذ إجراءات لإنفاذ القانون. كما لم تُرفع أي دعاوى قضائية في المملكة تتضمن أنماط وقائع مرتبطة بقضايا تمويل انتشار التسلح.

ويُعدّ التعاون الدولي مؤشراً رئيسياً على مدى التعرّض للتهديدات، حيث يمكن للدول الأجنبية أن تكشف عن أنشطة تمويل انتشار مرتبطة بالمملكة. ولم تتلقى الجهات المعنية أي طلبات من جهات أجنبية منذ عام ٢٠٢١م تتعلق بأنماط أو مؤشرات تمويل انتشار التسلح، مما يؤكد أن الدول الأجنبية التي تحقق في قضايا تمويل انتشار التسلح لم ترصد أي مخططات قائمة لتمويل انتشار التسلح مرتبطة بالمملكة. وبناءً على ذلك، فإن مستوى تعرض المملكة لتهديد تمويل انتشار التسلح غير المباشر يُصنف ضمن المستوى المتوسط إلى المنخفض؛ حيث أن اندماج المملكة الجغرافي والتجاري في الشبكات المالية واللوجستية العالمية يُعرضها بشكل هيكلي لتهديدات تمويل انتشار التسلح العابرة للحدود، وهو أمرٌ لا بد من أخذه في الاعتبار حتى في غياب أي حالات مرصودة إلى الآن. كما أن تعقيد مخططات التمويل غير المشروعة غير المباشرة تُعزز من صحة هذا التصنيف.

سيناريوهات مخاطر تمويل انتشار التسلح:

لا تزال بعض الدول والكيانات محل اهتمام دولي فيما يتعلق بأنشطة تمويل انتشار التسلح ومخالفات العقوبات المالية المستهدفة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة (القرار رقم ١٧١٨، والقرار رقم ٢٢٣١ والقرارات اللاحقة لهما). وعلى الرغم من محدودية العلاقات المباشرة بين المملكة والدول المدرجة على تلك القوائم، إلّا أن التقارير الدولية تشير إلى أن مخططات التهرب من العقوبات المعقدة التي تستخدمها شبكات انتشار التسلح غالباً ما تتضمن شبكات معقدة تعمل عبر دول متعددة من خلال استغلال الأنظمة التجارية والمؤسسية والمالية الإقليمية، وتشمل استخدام شركات واجهة ووسطاء إقليميين وهياكل تجارية مشروعة. وبناءً على ذلك، يُحلّل تقييم المخاطر مدى تعرّض المملكة المباشر وغير المباشر لأنماط تمويل انتشار التسلح الموثقة دولياً من خلال تسعة سيناريوهات للمخاطر. ويعكس كل سيناريو من سيناريوهات المخاطر الأساليب التي قد تستخدمها شبكات انتشار التسلح للوصول إلى الخدمات المالية أو الأنظمة التجارية أو القنوات اللوجستية في المملكة (المخاطر الكامنة "المتأصلة")، وجودة تدابير التخفيف المُطبّقة، لينتج عن ذلك تصنيف للمخاطر المتبقية لكل سيناريو.

يستند هذا التقييم إلى مصادر بيانات واسعة النطاق، بما في ذلك تقارير الجهات المختصة في المملكة، والإجابات على الاستبيانات، والنقاشات مع الجهات ذات العلاقة، ودراسات الحالات الدولية، والمعلومات المستسقاة من فرق خبراء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنشورات مجموعة العمل المالي (فاتف). وتُستخدم سيناريوهات المخاطر هذه مجتمعةً لتحويل المخاطر المتبقية لتمويل انتشار التسلح في المملكة إلى أولويات عملية قابلة للتنفيذ للتخفيف من حدة المخاطر.

وتم تقييم مستوى التعرض لمخاطر تمويل انتشار التسلح الكامنة (المتأصلة) على المستوى الوطني، والمُعرّفة باحتمالية وقوعها في المستقبل، على أنه **متوسط إلى منخفض**. وتأتي كلٌ من النظرة الشاملة الناتجة عن تحليل سيناريوهات مخاطر تمويل انتشار التسلح المختلفة، والتحليل القطاعي ليؤكدا هذا التقييم للمخاطر. وفي جميع سيناريوهات المخاطر ومعظم القطاعات، تُعزى المخاطر الكامنة (المتأصلة) لتمويل انتشار التسلح إلى المخاطر غير المباشرة المرتبطة باندماج المملكة في الأنظمة المالية والتجارية العالمية. وقد تبيّن أن التعرض المباشر لمخاطر تمويل انتشار التسلح محدود للغاية من جميع النواحي. ومن بين سيناريوهات مخاطر تمويل انتشار التسلح التسعة التي تم

فحصها، صُنفت اثنين منها على أنها ذات مخاطر متوسطة إلى مرتفعة، وهي المخاطر المرتبطة بحركة السلع عبر الحدود، وأنشطة التمويل التجاري. ويُعدّ هذا منطقياً في ضوء الطبيعة الاقتصادية للمملكة، وما يترتب على ذلك من تعرض غير مباشر على الجهات والدول الأجنبية التي قد تكون متورطة أو استخدمت في مخططات تمويل انتشار التسلح. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقييمات المرتفعة للمخاطر تتطلب استجابة وطنية ودولية على حدّ سواء.

وفيما يتعلق بتحليل مخاطر القطاعات، تُعدّ البنوك الأكثر عرضة لمخاطر تمويل انتشار التسلح على الرغم من وجود تدابير وقائية فعّالة للتخفيف من هذه المخاطر. وتتأثر تصنيفات المخاطر في هذا القطاع بشكل أساسي بمخاطر تمويل انتشار التسلح غير المباشرة، ولا سيما تلك المرتبطة بالتحويلات البرقية، وأنشطة التمويل التجاري. أما فيما يتعلق بالقطاعات الأخرى، فتواجه مستوى منخفضًا أو متوسطًا منخفضًا من مخاطر تمويل انتشار التسلح.

الخلاصة:

يُعدّ تعرض المملكة لمخاطر تمويل انتشار التسلح غير مباشر بطبيعته، ويرتبط بتعاملات المملكة مع الجهات الأخرى الأجنبية. وتتعرض المملكة إلى مخاطر تمويل انتشار التسلح العابرة للحدود، كما هو الحال في الدول الأخرى ذات الاقتصادات الكبرى في العالم. ويولّد حجم وأهمية النشاط التجاري الإقليمي والعالمي مسارات متعددة يمكن من خلالها لممولي الانتشار استغلال التعاملات المالية في المملكة العابرة للحدود بطبيعتها أو الوسطاء الماليين بشكل غير مباشر، بما في ذلك التعاملات التي تشمل وسطاء من الدرجة الثانية أو الثالثة لإخفاء تورط الأشخاص أو الكيانات المدرجة على القوائم الأممية. في المقابل، فإن مخاطر تمويل انتشار التسلح المباشرة التي تواجه المملكة شبه معدومة، نظراً لأن قاعدة عملاء المؤسسات المالية المحلية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، بالإضافة إلى ملكية وسيطرة الأشخاص الاعتباريين المحليين، محلية بشكل شبه كامل (مواطنون ومقيمون). ومع ذلك، توجد مخاطر مباشرة في بعض القطاعات بسبب الطبيعة العابرة للحدود لبعض المنتجات المقدمة، مثل التحويلات المالية، والأنشطة التجارية. كما أن عدم وجود أي حالات محلية مؤكدة، مباشرة أو غير مباشرة، لتمويل انتشار التسلح في المملكة خلال فترة التقييم لا يعني بالضرورة انعدام تمويل انتشار التسلح إطلاقًا. حيث أن تعقيد حالات تمويل انتشار

Public - عام

التسلح التي تم تحديدها دولياً تُوضح التحديات التي تواجهها عمليات الكشف والتحقيق في جميع أنحاء العالم. وفي ضوء هذه الاعتبارات، فإن مستوى مخاطر تمويل انتشار التسلح للمملكة هو **متوسط إلى منخفض.**

Public - عام

www.aml.gov.sa

Public - عام